

قال محمد الخشاني، الكاتب العام للجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة، أن الأنظمة الأوروبية تتوافق حينما تقول أنها تريد معالجة قضية الهجرة بطريقة موضوعية، بل أصبح الخطاب السياسي والإعلامي يركز أساسا على الجوانب السلبية للمهاجرين، بعدما كانوا مصدر رفاهية لهذه الدول. وأضاف أنه ناذرا ما نجد دراسات تتناول الجانب الإيجابي للهجرة بالرغم من أن هذه الدول تستعمل الجالية المقيمة هناك، كورقة رابحة في صراع الأحزاب على الحكم.

محمد الخشاني لـ «النهار المغربية»:

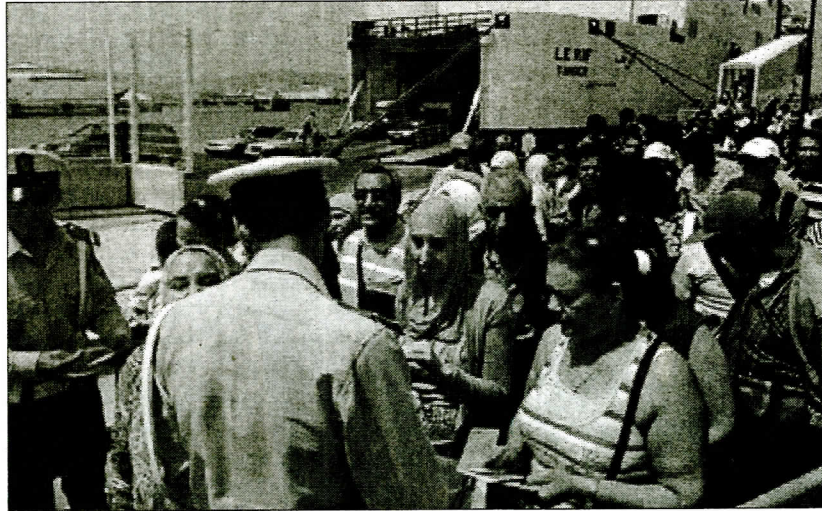
الجالية المغربية بدول الخليج تعيش «عبودية» خطيرة تحت نظام الكفالة

المغاربة بتحويل وجهتهم نحو دول الخليج العربي، فهذا موضوع شاسع، وقد سبق لي أن أصدرت كتابا عن المهاجرين في دول البترول، وسجلت فيه تراتبية خطيرة بالنسبة للمهاجرين تأتي البانكلاديش في آخر المرتبة. فالحقوق هناك غير مضمون بسبب نظام الكفالة وهو نظام عنصري عبودي خطير، إذ لايسمح للمهاجر ان يغادر البلاد حيث يقيم في هذه الدول الخليجية إلا بحضور الكفيل، ورغبة هذا الأخير في السماح له أو على الأصح «تحريره» للعودة إلى بلاده، لأنه في اليوم الأول من حلوله في هذه البلدان يتم حجز جواز سفره. هذا بالإضافة إلى الأجر الزهيد الذي يشتغل به المهاجر ويصل في بعض الأحيان إلى أقل من (ألفي درهم) لذلك أسميهم (بالمجلىة) المغربية وليس بالجالية. إذن هناك هاجس الهجرة من أجل الهجرة إلى هذه البلدان وليس للبحث عن ظروف عيش أفضل أو لتكوين مستقبل مريح عند عودته إلى البلد الأصل. أما هجرة الإناث إلى هناك فقد عاينت عن قرب، وفي إطار بحث ميداني قمت به، مظاهر عبودية رهيبية وهذا موضوع آخر.

من الأفارقة الذين يعتبرون المغرب البوابة الأقرب لتحقيق هذا الحلم، بجانب نسبة قليلة من المغاربة من تأثروا بالصورة المغلوطة التي يعطيها المهاجر، حين يعود إلى بلده وهي صورة تخالف الواقع وهذا يعود إما انتقاما من الوضع المعيشي السيئ الذي كان يعيشه في بلده، لأنه قضى سنوات طوال من التحصيل والدراسة أو نتيجة إحباط وفشل في دراسته.

هناك نظرية تقول إذا لم يوجد المال حيث يوجد الناس، فإن الناس ستذهب إلى حيث يوجد المال، فهل نتقرب هجرة عكسية إلى دول الخليج؟

بقل أن أجيئك عن هذا السؤال أشير هنا إلى أن الأزمة عابرة وسيعود الوضع إلى الاستقرار المالي من جهة أخرى أن تقديرات الأمم المتحدة تقول أن أوروبا في حاجة إلى أن تستقبل 125 مليون مهاجر في أفق 2025 بسبب ما تعيشه أوروبا من عوامل الشيخوخة وانخفاض الخصوبة. أما مسألة الناس تذهب إلى حيث يوجد المال فهذه مقولة ومعادلة بديهية. لكن أن يكون هناك بمقابل ما تعيشه الدول المتقدمة من أزمات مالية، ارتفاع في رغبة المهاجرين



أصل 27 حزبا.

لكن ليس بالوثيرة التي كانت عليها من قبل، بل أن الأزمة الحالية، ساهمت في عودة حوالي 45 بالمئة من المهاجرين إلى موطنهم الأصل أما المرشحين للهجرة السرية من المغرب إلى دول الجوار فأغلبهم

رغم هذه الظروف الاقتصادية الصعبة في الدول المستقبلية لليد العاملة، نلاحظ أن الطلب على الهجرة، أقصد الهجرة السرية تشكل الأغلبية داخل البرلمان الأوروبي أي 14 من

كورقة رهان أساسية لحسم صراع الأحزاب فيما بينها في مراحل الانتخابات.

على ذكر الانتخابات، هل يمكن أن نقول أن الأزمة المالية التي تعيشها الدول الأوروبية، حاليا قد تقوي خطاب اليمين المتطرف المعادي للمهاجرين؟

لا يمكن أن نجزم، بذلك فالأزمة التي تعيشها البلدان الأوروبية هي أزمة موضوعية، وجرت العادة حسب تتبعنا للأزمات التي عاشتها الدول المتقدمة أن المهاجرين بصفة عامة هم من يؤدون الفاتورة، وعلى العموم القضية معقدة وليس هناك رؤية واضحة بخصوص هذه النقطة (لماذا؟) لأنه حينما نتحدث عن الأزمة نقول الإفلاس، وعندما نقول الإفلاس نتحدث عن التسريح الجماعي. أما هل الأزمة يمكن أن تكون مبررا لانتقال أو على الأصح لتبرير الخطاب اليميني المعادي للهجرة، فلا أعتقد أنه خطابا مناسباً حتى على مستوى سياسة هذا اليمين الداخلي ونظرة الاقتصادية لمعالجة الأزمة. والدليل أن الأنظمة الأوروبية تتجه لحلول يسارية لمعالجة الأزمة بالرغم من أن الأحزاب اليمينية هناك، تشكل الأغلبية داخل البرلمان الأوروبي أي 14 من

برأيكم هل غيرت الأزمة المالية العالمية الحالية من مفهوم الهجرة؟

أولا الهجرة هي ظاهرة كونية، ولها مفاهيم متشعبة وعديدة، فالإنسان منذ أن وجد على سطح الأرض وهو دائم البحث عن مستوى عيش أفضل. لذلك نقول أن هجرة اليد العاملة، التي ليس لها مستوى ثقافي أو علمي مرتفع، كانت من قبل ورقة رابحة بالنسبة لكل الأطراف سواء الدول المصدرة أو الدول المستقبلة. لكن بعد أن تحولت من هجرة ذكورية مؤقتة إلى هجرة عائلية دائمة، بما سجلته من ارتفاع في عدد النساء ولأطفال والشباب، أصبح ينظر إليها في كثير من الدول الأوروبية من الجانب السلبي فقط، وتحول الخطاب السياسي والإعلامي إلى خطاب يرتكز، أساسا، على المشاكل المترتبة عن (الهجرة) وهو ما جعل أغلب ساكنة هذه البلدان تتعامل مع المهاجرين على أنهم - مثلا - مصدر في انتشار الجريمة، إذن الأنظمة الأوروبية تتوافق حينما تقول أنها تريد معالجة هذه القضية بطريقة موضوعية. إذن نادرا ما نجد دراسة تتناول الجانب الإيجابي (للهجرة) بمعنى أن هذه الدول، تنتظر إلى النصف الثاني من الكأس الفارغ. علما أن قضية المهاجرين، خاصة في اسبانيا وفرنسا، تستعمل